

تهم العلوم الإنسانية (مثل الاجتماع ، التاريخ و القانون) بدراسة افعال الإنسان و عالقاته مع غيره من بنى جنسه ومع الشيء التي تحيط به . وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطوراً سريعاً وهائلاً . ويبحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق حاجات الأفراد في المجتمع . الإستيراد، الصادرات وغيرها (موضع اهتمام الباحثين في كل مكان و زمان و تشكل المشكلات الاقتصادية وإجتماعية جزءاً من البيئة الاجتماعية التي نحيا فيها وتلعب دوراً بارزاً وأساسياً في العلاقات الدولية المعاصرة . ان معظم افراد المجتمع في دول العالم الثالث ينظرون الى المشكلات الاقتصادية وكأنها مشكلات مستقلة قائمة بذاتها ال يوجد اربطة عضوية فيما بينها . الأمر الذي يقود الى غموض و زيادة تعقيد المشكلة الاقتصادية بداعي المساعدة في معالجتها فتتخذ القرارات و توصيات تبني عليها مواقف متباينة ال تخدم مصلحة المجتمع لذا نجد ضرورة في دراسة المبادئ الاقتصادية والتي تعودنا الى فائدتان رئسيتان : الأولى : تمكنا من معرفة كيفية قيام النظام الاقتصادي بوظائفه وكيفية نشوء المشكلات السياسية الاقتصادية وإجتماعية المائلة . تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة قرارات تتخذه الدولة في مجال إقتصادية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية عبر عدة وسائل وإجراءات .
أ_ سياسات ظرفية : تعتمد على المدى القصير منها : سياسة التهوض الاقتصادي ، سياسة سياسة مكافحة البطالة .
ب_ سياسات بنوية : تعتمد على المدى البعيد منها: سياسات زراعية ، سياسة سياسة التأمين . عليه قبل كل شيء تحديد المشكلة التي تواجهها هذه السياسة لذا ال بد من معرفة كيفية عمل الجهاز الاقتصادي بوضوح . وهذه المعرفة هي أولى واجبات الباحث في علم الاقتصاد السياسي فإذا تم تحديد المشكلة أصبحت وظيفة التحليل الاقتصادي التنبؤ بالنتائج المحتملة للسياسة الاقتصادية - الجتماعية في كافة ابعادها . بعض المفاهيم في علم الاقتصاد السياسي : الاقتصاد السياسي يجمع بين السياسة والاقتصاد والعديد من القرارات التي تبدو للوهلة الأولى سياسية إلا أن منبعها اقتصادي وكل قرار تتخذه يحمل في باطنها هدف اقتصادي .
الاقتصاد السياسي هو حقل العلاقات الدولية فيستخدم كأداة لتحليل العلاقات الدولية في النظام الاقتصادي هو علم ليس منفصلاً بذاته بل متصل بغيره من العلوم في الداخل مع : - القانون ، من خلال تنظيم قوانين الملكية وغيرها . - علم الاجتماع ، فيتم الاهتمام بأنماط التجمعات البشرية وأنواعها وانعكاس ذلك على استهالكها - علم النفس ، فالاهتمام بالدافع التي تحرك الفراد كان ركن الزاوية . - علم الجغرافيا ، فاماكن الموارد الطبيعية تؤثر بشكل اساسي في علم الاقتصاد وطبيعة القرارات السياسية المبنية على المصلحة الاقتصادية فالسيطرة على اكبر كم من الموارد . - علم التاريخ ، فهو الأساس الذي بنت عليه المدرسة اللمانية التاريخية افتراضاتها . التداخل الاخير هو بين الاقتصاد والسياسة حيث ان كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية على جماعة، والعكس صحيح . حتى قرارات الحرب والسلم تبني عليها . - انتشار وباء يتعلق بمصلحة شركة ادوية راكدة تهدف لتعزيز نشاطها . - انقلاب عسكري في وسط افريقيا له عالقة بشركات اجنبية تتبع السالح لأطراف المتنازعة .
قرار بمنع استصالح بعض الراضي له عالقة بمصلحة لرجال اعمال في تلك الأرض . الاقتصاد السياسي هو ذلك العلم الذي يتداخل عمله ما بين قوتين اساسيتين : قوة السوق وقوة الدولة فإن الية السعار اذا تركت بدون اي تدخل بحسب قوى العرض والطلب فذلك مجال رجل الاقتصادي التعامل مع قوى السوق اما اذا تم تخصيص الموارد الاقتصادية دون اي اعتبار لقوى السوق وهذا هو مجال العمل السياسي .
الاقتصادي والاجتماعي وتفاعلاتها للخروج بصيغة تتواءم وتلك التغييرات . أركان المشكلة الاقتصادية : هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي ان يجد الوسائل او المعايير التي تساعده في الجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة ، وهي : 9 - مانا ننتج ؟ اي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في انتاجها ؟ وبأية كميات ؟ اي مجتمع يعني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات الالنهائية للأفراد عليه ان يحدد وسيلة وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة ، بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد . 9 - كيف ننتج ؟ اي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلث للحصول على سلعة او خدمة معينة ؟ 3 - لمن ننتج ؟ اي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على اصحاب الخدمات الناجية التي ساهمت في انتاجه على افراد المجتمع ؟ 4 - هل موارد المجتمع مستخدمة بكاملها ام يوجد بعضها عاطلاً ؟
يسعى الى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تائم تحقيق اهداف سياسية واجتماعية معينة . ويبين مدى التناسق بين الهدف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الهدف عبر الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . اوال : الحاجات الاقتصادية ، الندرة و النشاط الاقتصادي . ثانياً : الموارد الاقتصادية . ثالثاً : القوانين

الاقتصادية .رابعا : إنتاج .سادسا : الاستهالك .اول : الحاجات الاقتصادية ، يأتي نتيجة حالتين :اول : تعدد الحاجات الإنسانية و يكون النشاط النساني نشطا اقتصاديا عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية للموارد .والندرة بمفهومها اللغوي هي الفلة .اما بمفهومها الاقتصادي ظهرت نتيجة محدودية الموارد والحدودية الحاجات .علم الاقتصاد ، يعكس حقيقة الندرة ، و يهدف الى دراسة نشاطات النسان في المجتمع تلك التي من شأنها اشباع حاجات ورغبات الفراد من خلال استعماله للموارد النادرة .

متزايدة ، وإ الحال ، فاستقرار الحاجات لم يعد من الصفات المألزمة للمجتمع الحديث ، والتكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يفرض توافر حاجات جديدة يسعى علم تنقسم الحاجات الإنسانية إلى : اول : الحاجات الضرورية وال الحاجات الكمالية : - الحاجات الضرورية : هي كل الحاجات التي ال يمكن لإنسان الاستغناء عنها و تتوقف حياة الفرد على اشباعها ، الشراب ، المسكن ، العالج .هي مثل : الاستماع الى الموسيقى ، و تختلف من انسان الى اخر حسب المكان الذي يعيش فيه ، فربما تكون حاجات ضرورية في مجتمع معين و تكون كمالية في مجتمع اخر .في بعض الجهة الكهربائية لسكن المدن تكون ضرورية بينما ال تمثل لسكان المناطق النائية حاجات ضرورية .ثانيا : الحاجات الفردية وال الحاجات الجماعية : - الحاجات الفردية: هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية النسان و حياته الخاصة ، مثل: الحاجة الطعام ، الملبس والعالج . وغيرها من الحاجات الخاصة به .اما الحاجات الجماعية : هي التي تولد بوجود الجماعة وحياة الفرد ، مثل : الحاجة الى الامن والدفاع والقضاء والمدارس والمستشفيات . وجميع ما يحتاج اليه المجتمع ، و تكون ملكية عامة تبادرها الدولة و تمثل المصلحة العامة .المزارع ما ينتجه من غلة .رابعا : الحاجات المادية وال حاجات المعنوية :إشباعها ، فالشعور بالجوع يحتاج الى طعام إشباعها .الاقتصاد .اما الحاجات المعنوية : هي التي يشعر بها النسان دون ان ي ارها ، فهي غير ملموسة ، مثل شعور النسان بالحب ، الحاجة الى صديق ، الاهتمام من الآخرين، حاجة النسان الى الراحة والتسلية والرفاهية . هذه الحاجات ال تسبب مشكلة اقتصادية ، وال تدخل في دراسة علم الاقتصاد ، ولكن رغم ذلك نجد ان الراحة النفسية للعامل تزيد من الانتاج و تساهم في زيادة الناتجة ومعالجة المشكلة الاقتصادية .خصائص الحاجات الاقتصادية: قابلية الحاجة لإشباع : الحاجة هي شعور داخلي يشعر بها الفرد نتيجة لنقص او حرمان ويسعى الى اشباعها، وتناقص حدة الحاجة وتتالى اذا اشباع النسان حاجاته وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تنافق المنفعة الحدية .وتختلف الحاجات من ناحية قابليتها لإشباع فالحاجات الضرورية كالمأكل والملبس يمكن اشباعها بسرعة اكبر من غيرها فكلما شعر بالجوع يبادر الى الحصول على الطعام وعندما يبدأ بتناوله يصل الى مرحلة الشبع التدريجي حتى إلكتفاء ، اما الحاجات الكمالية كالملابس الفاخرة والسيارات والعطور فال يمكن اشباعها بسرعة فيما يوجد حاجات ال تصل الى حد الشبع وهي الحاجة الى 9 . فإذا ما اشباع حاجة سرعان ما تظهر له حاجة اخرى ، وإذا ما اشباع الأخرى سرعان ما تجد له ثلاثة ، وهكذا في سلسلة ال تنتهي .3. تعدد الحاجات : ترتبط الحاجات بالرغبات وحيث ان الرغبات متعددة ومتطرفة فالحاجات ضروريات اليوم (، وحاجاتنا اليوم تختلف عن حاجات اجدادنا بأمس 4. قابلية الحاجات لإستبدال : من الممكن استبدال حاجة بدل حاجة اخرى ، اي يمكن